الأردن ومشروع الوحدة الثلاثية١٩٦٣

د. محمد محمود محمود حمد*

ملخص

يُعد عام ١٩٦٣م علامة فارقة في تاريخ المنطقة العربية؛ حيث قامت ثورتى الثامن من فبراير في العراق والثامن من مارس في سوريا واللتان أفضتا إلى لجوء القائمون عليهما إلى مصر والشروع في مباحثات لوحدة ثلاثية تجمع الأنظمة الرديكالية الثلاث.

استقبل الرأي العام الأردنى هذه المباحثات بالتأييد وتجاوب النظام الحاكم هناك للمطالب الشعبية بضرورة الالتحاق بتلك المباحثات.

لقد جاء التأييد الأردني لمباحثات الوحدة الثلاثية نتيجة حركة التظاهر القوية التي شملت ربوع الأردن والضفة الغربية، وعلى إثر تقاعس الحكومة الأردنية عن الالتحاق بمفاوضات القاهرة الدائرة في مارس وأبريل حجب مجلس النواب الأردني –لأول مرة– الثقة عن حكومة سمير الرفاعي؛ مما اضطر الملك إلى حله .

وقد نظر البعض إلى هذه المظاهرات على أنها محاولة انقلابية تهدف إلى إسقاط النظام الملكي، وإعلان الجمهورية؛ فكان سببا وراء سعى بريطانيا و إسرائيل للتدخل في الأردن؛ حفاظا على عرش الملك الحسين بن طلال، إذ أعلنت (إسرائيل) أنها لن تسمح بوجود عبد الناصر في الأردن؛ حتى لا تُحاصر بأنظمة ثورية هدفها الفتك بها؛ على النحو الذي جاء في البيان الختامي لمشروع الوحدة الثلاثية.

مقدمة:

اعتادت الأردن على معارضة أي مشروع عربي وحدوي تتبناه دولة عربية أو أكثر من ذوات النظم الراديكالية، باستثناء مشروع الوحدة الثلاثية الذي شرعت كلٌّ من مصر والعراق وسوريا في إقامته في مارس ١٩٦٣م.

* د. محمد محمود محمود حمد: أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بكلية الآداب – جامعة دمياط

لقد جاء التأييد الأردني لمباحثات الوحدة الثلاثية نتيجة حركة التظاهر القوية التي شملت ربوع الأردن والضفة الغربية ، والتي طالبت الحكومة بضرورة الالتحاق بمفاوضات الوحدة الثلاثية المقامة في القاهرة في مارس وأبريل عام ١٩٦٣م، وقد شاركت معظم الأطياف السياسية الأردنية فيها.

وعلى إثر تقاعس الحكومة الأردنية عن الالتحاق بمفاوضات القاهرة حجب مجلس النواب الأردني –لأول مرة– الثقة عن حكومة سمير الرفاعي؛ مما اضطر الملك إلى حل مجلس النواب.

وقد نظر بعضهم إلى هذه المظاهرات في الأردن على أنها محاولة انقلابية تهدف إلى إسقاط النظام الملكي، وإعلان الجمهورية؛ فكان سببا وراء سعى بريطانيا و إسرائيل للتدخل في الأردن؛ حفاظا على عرش الملك الحسين بن طلال، إذ أعلنت (إسرائيل) أنها لن تسمح بوجود عبد الناصر في الأردن؛ حتى لا تُحاصر بأنظمة ثورية هدفها الفتك بها؛ على النحو الذي جاء في البيان الختامي لمشروع الوحدة الثلاثية.

وعليه، تحاول هذه الدراسة الإجابة على تساؤلات عديدة، منها:

ما طبيعة العلاقات بين الأردن ودول الوحدة الثلاثية عشية البدء في مباحثات الوحدة؟

- لماذا تغير السلوك الأردني تجاه دول الوحدة من العداء إلى التأييد؟
- ما الأسباب التي جعلت البرلمان الأردني يقوم بحجب الثقة عن حكومة الرفاعي؟
- هل تدخلت بعض القوى الخارجية لتأجيج المظاهرات في الأردن؟
- ما الأسباب الحقيقية وراء رغبة إسرائيل للتدخل عسكريا في الأردن؟

- هل كان فشل مشروع الوحدة سببا في عودة العلاقات بين الأردن ومصر؟
- لماذا عارضت الأردن الاتفاق العسكري بين العراق وسوريا بعد فشل مشروع الوحدة؟

وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر، أهمها وثائق الخارجية البريطانية غير المنشورة Foreign Office، والتي اختصرت إلى F.O، وكذلك الوثائق البريطانية المنشورة Records OF Jordan 1919-1965, Vol. 14، بالإضافة إلى The Arab League British documentary sources, 1943-1963, vol. 10 ، إلى جانب وثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، المعروفة بـ Foreign Relations of United State، والتي اختصرت إلى F.R.U.S ، وبعض المراجع العربية والأجنبية والدوريات.

والله ولي التوفيق ،،،،،،

١- علاقة الأردن بدول الوحدة قبيل ١٤ مارس ١٩٦٣م:

شهدت علاقات الأردن بمصر والعراق وسوريا قبيل عام ١٩٦٣م توتراً ملحوظاً بسبب تباين سياسات الأردن ذات النظام المحافظ مع تلك الدول ذات الأنظمة الراديكالية، **ويمكن تناولها فيما يأتي:**

اتسمت العلاقات المصرية الأردنية في هذه الفترة بالسلبية المطلقة، وبخاصة بعد أن قام الملك حسين بالاتصال بالعناصر السورية المناوئة للوحدة مع مصر في منتصف ١٩٦١ ، ثم ما عرضه عليهم من المساعدة من أجل القيام بعملية انقلابية تأخذ على عاتقها إسقاط حكومة الوحدة في دمشق، وقدم مبلغا قدره ٣٠٠ ألف ليرة سورية، لدعم العملية [١]، وعقب وقوع الانفصال في الثامن والعشرين من سبتمبر اعترفت الحكومة الأردنية مباشرة بالنظام الجديد، وصرح الملك حسين بأنه لن يتردد في دعم الانقلاب السوري عسكرياً وحمايته من جميع الأخطار، وتبع ذلك تحريك الأردن قواتها تجاه الحدود السورية لمواجهة أي تحرك عسكري يقدم عليه عبد الناصر لإعادة الوحدة[٢].

أدى ذلك إلى نشوب حرب إعلامية متبادلة بين البلدين، ووجَّه عبد الناصر أصابع الاتهام إلى كل من الأردن والسعودية، وحملهما مسؤولية الانفصال، وذكر أن السلام معهما أمر مستحيل؛ لتحالفهما مع الإمبريالية التي يجب محاربتها [٣].

وزادت شقة الخلاف بين مصر والأردن عندما وقفت الأردن إلى جانب السعودية في تأييد النظام الملكي في اليمن (الإمامة) سياسيا وعسكريا، في حين وقفت مصر بقضها وقضيضها لمناصرة النظام الجمهوري الجديد في اليمن [٤].

وفي أواخر ١٩٦٢ أعلنت إدارة جون كنيدي استراتيجية جديدة للعلاقات العربية، حيث تحررت واشنطن من مناصرة طرف عربي ضد آخر، كما أعرب كيندي عن توجهات بلاده لفتح علاقات إيجابية مع الحكومات العربية الراديكالية (مصر، سوريا، العراق) [٥] وابتعد في تعامله مع دول المنطقة العربية عن سياسة الضغط الاقتصادي مستخدما سياسة الحياد [٦] .

وعليه، أصدرت الولايات المتحدة بيانا اعترفت فيه بالنظام الجمهوري في اليمن في ١٩ ديسمبر عام ١٩٦٢[٧]، وذلك بعد رفض الأردن و السعودية مقترحات جون كيندي لحل الأزمة اليمنية [٨]، وكان اعترافها مكسبًا سياسيًا كبيرًا للجمهوريين، حيث اعترفت بعده الأمم المتحدة بالنظام الجمهوري في العشرين من الشهر ذاته، كما أدى أيضًا إلى اعتراف العديد من الدول بالنظام الجمهوري، فوصل عدد الدول التي اعترفت به في ديسمبر عام ١٩٦٢ إلى خمسين دولة [٩]. ومما لا شك فيه أن قرار الاعتراف الأمريكي مثل مكسبًا سياسيًا للجمهورية اليمنية وجمال عبد الناصر، وشكّل صدمة سياسية لكل من السعودية والأردن.

وانعكس هذا التغير على العلاقات السياسية بين القاهرة وعَمَّان؛ فسعى الملك حسين للوفاق مع الجمهورية العربية المتحدة، وإزالة التوتر بينها وبين بلاده، وكان من دلائل هذا السعي إعلانه في الحادي والعشرين ديسمبر ١٩٦٢ البدء في سحب قواته من الحدود اليمنية [١٠].

وفي الثامن من فبراير ١٩٦٣م، والثامن من مارس من العام ذاته شهدت كلٌّ من بغداد ودمشق تطورات سياسية مفاجئة كان لها آثارها في رسم سياسات جديدة في المنطقة، وذلك بوصول البعثيين إلى سدة الحكم في البلدين بانقلابين عسكريين، وقد اعتبرت القاهرة ما حدث في البلدين امتدادًا لثورة اليمن التي قلبت

الموازين رأسا على عقب، كما رأت في الأمر ثمرة من ثمرات انتصار هذه الثورة التي أعطت دفعة للقوى الثورية في العراق وسوريا وشجعتها على إسقاط أنظمة الحكم الرجعية فيهما– حسب تعبير القاهرة– وحلّ محلها أنظمة أعلنت مؤازرتها لمصر وسياستها (١١).

ففي العراق أطاحت الثورة بنظام عبد الكريم قاسم المعادي للقاهرة، وقام بهذه الثورة مجموعة من الضباط يرأسهم اللواء أحمد حسن البكر، وعقب نجاحها تم اختيار عبد السلام عارف من قبل مجلس قيادة الثورة رئيسًا للجمهورية العراقية وأحمد حسن البكر رئيسًا للوزراء(١٢)، وأعلن النظام البعثي الجديد عن اشتراكية شبيهة بتلك التي يروج لها النظام المصري، فرحبت القاهرة بالنظام العراقي الجديد (١٣).

وعليه وجَّه الملك حسين سيلا من الاتهامات إلى البعث في العراق ، حيث قال:" ثورة الثامن من فبراير ١٩٦٣ في العراق حصلت ماديا على مساعدة المخابرات الأمريكية من خلال صِلاتهم بالبعثيين العراقيين في الكويت ومن خلال مراسلات سرية قام من خلالها الأمريكان بتزويد البعثيين بأسماء وعناوين الشيوعيين في العراق" (١٤) ، كما وصف الملك حسين القائمين على الثورة بقتلة قصر الرحاب (١٥)، و شن حملة من الاعتقالات ضد البعثيين في الأردن(١٦)، وردَّ البعثيون العراقيون:" بما أن الأمريكان والبريطانيين والشيوعيين كانوا يساندون قاسم بأية حال فيصعب أن يتمنوا رؤية تابعهم و قد تم تنحيته من خلال فريق أكثر استقلال فكري" (١٧).

كما أبدى وصفي التل– رئيس الوزراء الأردني– تخوفه من الأوضاع في العراق، فبعد شهر واحد من الثورة العراقية صرّح بأن النظام الجديد في بغداد لم

يكن أمينا؟ فقد تخلى عن كردستان وهو تصرف لن تقبله بقية العراق، كما أنه يواجه مشكلات صعبة مع الشيعة، والعديد من رجاله تم اختراقهم من قبل الشيوعيين، وتوقع الرجل المزيد من الانقلابات والاضطرابات الوشيكة في العراق [١٨].

أما في سوريا فقد قامت مجموعة من ضباط الجيش المستقلين والبعثيين، الذين كانوا يعارضون انفصال سوريا عن مصر في سبتمبر ١٩٦١ بالثورة على الانفصاليين في مارس ١٩٦٣[١٩]، وبعد نجاحها تم تشكيل مجلس لقيادتها، تحت رئاسة "لؤي الأتاسي وتولى "صلاح البيطار" رئاسة الوزراء، وضم المجلس العديد من الضباط الوحدويين والبعثيين[٢٠]، وقد أعلن مجلس قيادة الثورة الذي تم تشكيله في أعقاب الثورة بأنه استولى على السلطة؛ لكي يكفر عن الخطيئة الكبرى في الانفصال عن مصر ويعيد سوريا إلى الوحدة مع مصر والعراق [٢١].

جاء الموقف الأردني تجاه التطورات السورية مختلفا تماما عن موقفها من الثورة العراقية حيث بدت سياسة التهدئة واضحة في هذا الصدد، فالحكومة الأردنية اعتبرت الانقلاب حركة داخلية تتعلق بالسوريين أنفسهم[٢٢]، ومع ذلك لم يستبعد الملك حسين وقوع أية هجمات مستقبلية من سوريا، وتوقع مزيدًا من الانقلابات العسكرية فيها، خاصة أن أغلب أعضاء مجلس الوزراء من الشباب[٢٣].

كان التباين واضحًا منذ اللحظة الأولى بين الأردن والأنظمة البعثية الوليدة في العراق وسوريا، وذلك تجاه مسألتين تحديدا؛ الأولى: الارتباط بمصر، والثانية: ثورة اليمن التي عارضتها الأردن وساندتها العراق وسوريا المؤيدتان للموقف المصري، ونددتا بالقوى المعادية للثورة اليمنية، وأكدتا عزمهما على

تقديم كل العون والمساعدة للقاهرة في اليمن، والعمل على تطوير أوضاع هذا البلد وانقاذه من أوضاع التخلف الناتجة عن سياسات الإمام أثناء حكمه، كما أكدتا أن أي عدوان يقع على الجمهورية هو عدوان عليهما [٢٤].

وإزاء ذلك لم تجد الأردن من بُد سوى مسايرة الأوضاع الجديدة في المنطقة، وبخاصة بعد تغيير السلوك الأمريكي تجاه دولتهم، وقيام إذاعة صوت العرب بإثارة المواطنين ضد نظام الحكم في الأردن، واشتداد شوكة المعارضة المتمثلة في أنصار حزب البعث والمؤيدين لعبد الناصر هناك[٢٥].

نتيجة لذلك؛ قامت عمّان باتخاذ خطوات حثيثة في الاعتراف بنظامي البعث في بغداد ودمشق؛ فأمرت السلطات الأردنية بوقف الحملات الإعلامية عبر الصحف والإذاعة ضد النظام المصري، كما عادت إلى تسمية مصر بالجمهورية العربية المتحدة بعد ما كانت ترفض ذلك سابقا [٢٦].

كما أن الحكومة الأردنية أخذت تخفف من حدة موقفها تجاه القضية اليمنية؛ فعندما عقد مجلس الجامعة العربية جلسته الثامنة والثلاثين في ٢٣ مارس ١٩٦٣، وتم مناقشة تمثيل اليمن في الجامعة العربية؛ لم يعترض الوفد الأردني على تعيين مندوب دائم للجمهورية العربية اليمنية[٢٧].

كان لتلك السياسة الجديدة التي انتهجها النظام الأردني تجاه مصر والعراق وسوريا سببا في مطالبة المعارضة بالاعتراف بالجمهورية اليمنية، إلا أن وصفي التل– رئيس الوزراء الأردني– رفض ذلك[٢٨] وفرض المزيد من التضييق على الحريات، وأصبح الناس يخشون التعبير عن آرائهم خوفا من الاعتقال [٢٩].

نتيجة للإجراءات التعسفية التي اتبعها وصفي التل تجاه المعارضة الأردنية أضحى وجوده غير مناسب في مرحلة تغيير السلوك الأردني تجاه ثورة اليمن

والدول العربية ذات النظام الراديكالي؛ لتخفيف التوتر في العلاقات مع القاهرة والدول العربية التي تسير في فلكها [٣٠].

لم يكن تغيير وصفي التل بالأمر اليسير على الملك حسين؛ فلقد نظر إلى عملية التغيير على أنها علامة ضعف تشير إلى أن النظام بدأ يفقد قوته، وهذا بدوره يشجع المعارضة للضغط عليه أكثر فأكثر، في الوقت ذاته قُدمت بعض الاقتراحات للملك تتضمن الإبقاء على حكومة التل مع تجنبها إثارة المخاوف بين أفراد الشعب؛ حتى تتضح نتائج مباحثات الوحدة الثلاثية الدائرة في القاهرة، و التي بدأت في الرابع عشر من مارس ١٩٦٣م بين مصر والعراق وسوريا، فإذا نجحت المباحثات تم تغير حكومة التل، وإذا فشلت فيتم الإبقاء عليها، لكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من الملك[٣١] .

وعلى ما يبدو أن رفض الملك حسين لهذا الاقتراح كان نابعًا من قوة شخصية وصفي التل وقدرته على القضاء على أية معارضة في الأردن، فضلاً عن أن هذا التغيير من شأنه أن يساعد على عدم الاستقرار داخل بلاده، ويجعل الملك دائمًا خاضعًا لأية مطالبات شعبية مهما كان هدفها، ومن ثم تضعف سلطه الملك أمام شعبه، وعلاوة على ذلك: أن الملك كان ينظر إلى أي حراك ثوري في الأردن على أنه يدار من الخارج، وعليه أجّل الملك حسين مسألة النظر في أمر حكومة وصفي التل إلى إشعار آخر كان مرهونا بفشل أو نجاح مباحثات الوحدة الثلاثية، وذلك كما سيتضح في ما يلي.

٢- مباحثات مشروع الوحدة الثلاثية ووزارة سمير الرفاعي:

هيأت أهداف الثورتين في العراق وسوريا الفرصةَ المناسبة لقيام وحدة عربية بين (مصر وسوريا والعراق)، ففي سوريا والعراق اقتربت سياستاهما بوصول حزب البعث العربي الاشتراكي للحكم فيهما، أما مصر فكانت ترغب في تحقيق الوحدة؛ لتعويض نفوذها الذي خسرته في سوريا بعد الانفصال[٣٢].

لكن النشاط السياسي لقيادة حزب البعث، قد توجه للعمل من أجل تكوين وحدة قومية بين الدول العربية، قاصدا من هذا الحصول على تأييد القوى الوحدوية، وخاصة داخل صفوف الجيش، وكان هذا النهج تحت ضغط المظاهرات التي خرجت بعد قيام ثورة الثامن من مارس مطالبة بالوحدة المباشرة مع مصر، أما أنصار حزب البعث في سوريا؛ فقد كانوا يطالبون بالاتحاد التدريجي.

وعليه أعلنت الحكومة الجديدة في سوريا عن استعدادها في أن تبدأ مباحثات لتشكيل اتحاد فيدرالي بين سوريا ومصر والعراق، هادفة لفت انتباه فرع حزب البعث في العراق إلى التمسك بشعارات حزب البعث الخاصة بالوحدة، والعمل على تحقيقها دون الوقوع في أخطاء الوحدة الاندماجية مع مصر ١٩٥٨-١٩٦١ [٣٣]، وفي هذا الشأن جرت محادثات في العاشر من مارس ١٩٦٣ في دمشق مع الوفد العراقي الذي يترأسه على صالح السعدي، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، لتبادل وجهات النظر في التعاون المحتمل بين فرعي البعث في البلدين مع مصر[٣٤] .

وفي نهاية المباحثات أصدر الطرفان بيانا جاء فيه: " أنهما يوافقان على الأهداف الوحدوية، وتوسيع العلاقات بما يخدم مصلحة التقارب بين الدول العربية الثلاث، سوريا والعراق ومصر "[٣٥] .

وعليه اتجه وفد حكومي سوري إلى مصر برئاسة لؤي الأتاسي لإجراء محادثات مع القادة المصريين بشأن عقد وحدة جديدة، ثم انضم الوفد العراقي إلى هذه المحادثات[٣٦].

ويذكر بعض المؤرخين أن العراق لم يكن مقتنعا بقيام الوحدة إلا أنه دخل فيها بمشورة حزب البعث السوري، الذي كان يرى أن الجماهير السورية تضغط بشدة لإقامة الوحدة الفورية مع مصر، فأدخل حزب البعث العراقي كطرف ثالث "لتهدئة" السرعة التي تتحرك بها الأحداث [٣٧].

جاءت هذه التطورات في الوقت الذي كانت الحكومة المصرية تعاني فيه من تورطها العسكري في اليمن [٣٨] وكانت لديها الرغبة في تعويض خسارتها في سوريا بعد الانفصال، وسعى عبد الناصر لاستعادة شعبيته في العالم العربي، وذلك بالرغم من نقمته على بعثيي سوريا لاتهامه إياهم بأنهم وراء الانفصال السوري – المصري في سبتمبر ١٩٦١ [٣٩]، هذا بالإضافة إلى آمال عبد الناصر في عودة القومية العربية الشاملة، ومع ذلك وافق على فكرة الوحدة من جديد [٤٠] .

وعلى أية حال؛ فقد كان هناك شيء واحد جمع الأطراف الثلاثة للسير على طريق الوحدة حيث كانت المبادئ التي ينادي بها البعث في سوريا والعراق هي : " الوحدة – الاشتراكية" والمبادئ التي تنادي بها مصر هي "حرية – اشتراكية – وحدة " أي أن الأهداف واحدة، وإن اختلف الطرفان في ترتيبها، وقد كان لكل

طرف من أطراف المباحثات أهدافه الخاصة به من أجل إقامة تلك الوحدة، فقد كانت تعني بالنسبة لسوريا والعراق أعظم حدث ممكن أن يقدموه لشعبيهما، وبالنسبة لمصر فإنها دخلت المباحثات بارتياب كبير، خشية أن يكون هدف البعث وضع مصر بين "المطرقة والسندان " على حد قول جمال عبد الناصر [٤١].

أثناء عقد تلك المباحثات –وقبل إعلان البيان الختامي للوحدة– أخذت المظاهرات الشعبية تظهر في عمّان والمدن الكبرى في الضفة الغربية تطالب الحكومة بالالتحاق بمفاوضات الوحدة الثلاثية الدائرة في القاهرة، وعندما حاولت الحكومة تفريقها وقعت هناك بعض المصادمات مع أفراد الجيش أدت إلى إصابة بعض المتظاهرين، وقتل البعض الآخر [٤٢].

ولتخفيف حدة التوتر داخل الأردن وخارجها سعى الملك حسين إلى تحقيق سياسة خارجية مسالمة مع دول الوحدة المزمع إنشائها وبخاصة مصر، فصرَّح في السابع عشر من مارس ١٩٦٣: " إن الوحدة العربية محتومة وإن الأردن يرحب بدخول مثل هذا الاتحاد، وأنه لن يقف حجر عثرة أمام الوحدة العربية، وأنه مستعد للتنازل عن العرش إذا عُدّ ذلك شرطًا لتحقيق الوحدة على أسس صحيحة "[٤٣]، كما طلب من رئيس الوزراء وصفي التل تقديم استقالته لكونه معاديًا لعبد الناصر، وناقدًا علنيًا للجمهورية العربية المتحدة[٤٤]، رغم حداثة تشكيل حكومته في السابع والعشرين من مارس ١٩٦٣ م، وجاء في كتاب الاستقالة : " أن ما جد من أحداث تستدعي النظر في تقدير الموقف العام وقيام حكومة جديدة تضطلع بمسؤوليات هذا التقدير لتحقيق أهداف جلالتكم السامية في بناء هذا البلد وخدمة هذه الأمة" [٤٥].

وفي هذا السياق أصدر الحسين بن طلال عفوا عن عدد من السجناء، وأطلق سراح المعتقلين السياسيين معلنا بذلك بدء عهد جديد في السياسة الداخلية، وكانت هذه الخطوة إشعاًرا سياسياً للأقطار العربية: مصر وسوريا والعراق بنوايا الأردن الإيجابية في بناء علاقات ودية معها [٤٦].

وفي هذا الصدد اتجهت الآراء نحو إيجاد حكومة بديلة لحكومة التل، تتمتع بقاعدة شعبية عريضة بحيث يكون بين أعضائها شخصيات وطنية ونواب معارضة، وطرحت فكرة تولي سعيد المفتي رئاسة الحكومة، ولكن ضعف المفتي وعدم حزمه حال دون توليه رئاسة الوزارة، ومن ثم اختير سمير الرفاعي، وعُهِدَ إليه بتشكيل وزارة جديدة في السابع والعشرين من مارس ١٩٦٣[٤٧]، ضمت مختلف الاتجاهات والتيارات السياسية في الأردن مثل: الناصريين و البعثيين والإسلاميين والماركسيين .... إلخ، وذلك لمحاكاة الرأي العام الأردني والعربي بأن الأردن ماضية في طريق الوحدة مع الدول الثلاث [٤٨].

وأكد رئيس الوزراء الجديد في بيانه الوزاري في الثالث عشر من أبريل على سعي حكومته للتجاوب والتعاون مع المساعي والإنجازات الوحدوية والاتحادية المنطلقة في أنحاء العالم العربي والتي لا يمكن للأردن أن يكون بمنأى عنها [٤٩].

وبالرغم من ذلك فقد استمرت المظاهرات ورفض العديد من ضباط الشرطة والحرس الوطني الأوامر بالتصدي للمتظاهرين، مما أسفر عن تسريح عدد من الضباط [٥٠] في الحادي والعشرين من مارس ١٩٦٣، وتركت هذه الخطوة استياء كبيرا في أوساط الجيش[٥١].

وعلى إثر اشتداد المعارضة ومن أجل تهدئتها رحّب الملك حسين بمباحثات الوحدة، وأكد أنه يؤيد كل مسعى يحقق الاتحاد والوحدة في شتى أنحاء الوطن العربي، كما أعرب الرجل عن رغبته في الانضمام إليها معتبرًا أن انضمام بلاده يعد أمرًا طبيعيًا، وأنه يأمل أن تتم هذه الوحدة في أقرب وقت وبأقل ما يمكن من الأخطاء(٥٢)، لكنه اشترط أن يكون له شخصيته ومكانته المميزة بين الأقطار العربية في حال انضمام بلاده إلى الوحدة المقترحة(٥٣).

كما طلب الملك من "منيف الرزاز" أمين حزب البعث في الأردن أن يبذل جهده للحفاظ على العلاقات الطيبة بين الأردن من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى، مبديا استعداد عمان للدخول في الحوار القائم بين الدول الثلاث(٥٤).

وتماشيا مع رغبة المتظاهرين طلبت الأردن من الجزائر التي كانت تتمتع بعلاقات طيبة مع مصر والأردن تولي عملية التوسط بينها(الأردن) وبين الدول المشاركة في المباحثات، علاوة على ذلك نالت المباحثات الدائرة في القاهرة اهتمام وسائل الإعلام الأردنية متمنية لها النجاح، كما أرسل رئيس مجلس النواب الأردني "صلاح طوقان" ببرقية إلى المجتمعين يتمنى لهم التوفيق في مسعاهم(٥٥). وبالرغم من التحركات الأردنية للتقرب من مصر، فإنَّ عبد الناصر قابل ذلك بفتور (٥٦).

وعلى ما يبدو فإن عبد الناصر كان لايزال يحمل العداء للملك حسين لدوره في الانفصال المصري– السوري، ولإدراكه أن الملك حسين أصبح محاصراً من دول الوحدة الثلاث، وربما كان يسعى للإطاحة به عقب إتمام الوحدة خاصة وأن الأردن كانت تمثل الحاجز الجغرافي بين أطرافها، كما أنها تمثل التوجه المحافظ بين هذه الكيانات الثورية، ويؤيد ذلك قيام عبد الناصر بمثل هذه

المحاولة من قبل، عقب قيام ثورة العراق في يوليو ١٩٥٨، ومحاصرة بلاده(الجمهورية العربية المتحدة) والعراق للأردن، ولم ينقذ الملك حسين وقتئذ سوى التدخل البريطاني.

كما أن عبد الناصر كان يدرك أن الأردن أصبح بعيدًا عن الدعم الأمريكي بعد أن بدأت واشنطن في انتهاج سياسة جديدة متمايزة عن الدول المحافظة كما ذكرنا سلفًا، وقد ظهر ذلك بشكل واضح خلال أزمة الثورة اليمنية، وقد أكدت الوثائق البريطانية ذلك حين ذكرت أن الملك حسين كانت لديه شكوك كبيرة تجاه سياسة واشنطن في الشرق الأوسط منذ مطلع ١٩٦٣ وبخاصة تجاه الدول التي كانت تسير في فلكها قبل ذلك، كما كان الرجل يعتقد بوجود روابط أمريكية مع حزب البعث في العراق وسوريا وميل أمريكي للتهدئة مع الكتلة السوفيتية(٥٧) .

بالرغم من ذلك استمرت الصحف المصرية في مهاجمة النظام الأردني مؤيدة للمظاهرات التي عمت ربوع الأردن والضفة الغربية، وبخاصة جريدة الأهرام التي نشرت سلسلة من المقالات لمحمد حسنين هيكل أّيد فيها الحراك الثوري في الأردن، متهمًا في إحداها الملك حسين أنه الحارس الأمين على أمن إسرائيل (٥٨).

- **البيان الختامي للمباحثات وإقالة وزارة الرفاعي:**

في السابع عشر من أبريل ١٩٦٣ انتهت المباحثات الدائرة في القاهرة بتوقيع ميثاق الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسوريا، والذي نص على قيام دولة اتحادية جماعية في مدة لا تزيد عن خمسة أشهر تحت اسم "الجمهورية

العربية المتحدة " عاصمتها القاهرة، على أن يحتفظ كل قطر في الدولة بمؤسساته واستقلاله السياسي الداخلي مع تشكيل قيادة سياسية موحدة [٥٩].

وبعد صدور الميثاق تبين أن حكومتي: العراق وسوريا كانتا متفائلتين وخاصة من خلال البيان الذي أصدره حزب البعث والذي نص على: " لقد كان ميثاق ١٧ أبريل ١٩٦٣ (غسلًا لعار) ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م، وتصحيحًا لانحراف الوحدة، حيث صحح الميثاق انحرافات الوحدة بوضعه الأسس التي تضمن عدم تكرار (المؤامرة الانفصالية)"[٦٠].

وفي ١٧ أبريل ١٩٦٣ أرسلت الأردن سفيرها في دمشق "أكرم زعيتر" إلى الدول العربية الموقعة على ميثاق الاتحاد الثلاثي من أجل بحث قضية التعاون بينهم، ولشرح سياسة الأردن الجديدة، وموقفها من الوحدة [٦١].

على إثر إعلان البيان الختامي نشطت المظاهرات في عّمان والمدن الأردنية الكبرى ومعظم مدن الضفة الغربية مؤيدة للوحدة وداعية للانضمام إليها، وأخذ المتظاهرون يحملون أعلام الاتحاد العربي الثلاثي حيث رفعوا أعلامًا عليها أربع نجوم ـ كناية عن انضمام الأردن إلى الجمهورية العربية المتحدة ـ وصورًا لجمال عبد الناصر، كما أنزلوا العلم الأردني عن عدد من المباني الرسمية([٦٢])، ثم تحولت هذه المظاهرات إلى أعمال عنف وشغب كانت ذروتها في الأسبوع الأول من اصدار البيان (السابع عشر من أبريل حتى الثالث والعشرين منه)، مما اضطر الحكومة إلى إصدار الأوامر بحظر التجوال[٦٣] وأمرت الجيش بمواجهة المتظاهرين، الأمر الذي نجم عنه سقوط عدد من القتلى والجرحى [٦٤]، وعلى إثر ذلك بدأت حملة اعتقالات واسعة منًعا لتطور الأوضاع وتحولها لإضراب شامل[٦٥].

ساعدت الدعاية المصرية على اشتعال المظاهرات ضد الأردن؛ حيث حرضت المتظاهرين على انتهاج أساليب عدائية في تظاهراتهم(٦٦).

وتعليقا على المظاهرات ذكر الملك حسين " في ١٧ أبريل وقع جيراني الثلاثة على وثيقة اتحادهم، فتبعه قيام سلسلة من المظاهرات في عواصم العرب الكبرى، ولم تنج عمان من هذا النوع من المسيرات، وأنها بدأت في التعبير عن الفرحة بالوحدة ولكن تدخلت بعض عناصر الشغب التي استغلت الفرصة؛ فقامت بتحريفها عن هدفها؛ مما أدى إلى سفك دماء بريئة " (٦٧).

وفي وسط هذا الجو المشحون بالأخطار والخلافات تقدم سمير الرفاعي في العشرين من أبريل إلى مجلس النواب بالبيان الوزاري، الذي حمل تصريحات الترحيب والتأييد لخطوات الوحدة لكن دون أن يسمي هذه الدول بأسمائها، ودون أن يعلن رغبة الأردن في الاتفاق معها، إلا أن بيان الرفاعي زاد من درجة الغليان السياسي داخل المجلس، مما أدى إلى استقالة وزارة سمير الرفاعي في اليوم نفسه بعد حجب البرلمان الثقة عنها على أساس ماضيه السيء الذي يتميز بقمع الحريات، وكذا عزوفه عن الاعتراف بالجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى علاقته الوطيدة بالغرب والتي عبر عنها أعضاء مجلس النواب الأردني بـ "تلقيه مساعدة من دول تساعد إسرائيل"(٦٨)، وكذا عدم قناعة أغلبية النواب بأن الحكومة مؤهلة لسلوك سياسة ايجابية مع الأقطار العربية(٦٩).

أرجع سمير الرفاعي الأسباب التي جعلت البرلمان يحجب الثقة عن وزارته إلى ثلاث قوى وقفت خلف تلك المظاهرات هي: أحزاب المعارضة(٧٠) ونوابها في البرلمان الذين أسهموا في إشعال المظاهرات بهدف اسقاط النظام لتغييره، وبالتالي انضمام الأردن للاتحاد الثلاثي، ومصر(٧١) التي عملت جاهدة على

قدوم حكومة على غرار حكومة سليمان النابلسي (٢١ أكتوبر ١٩٥٦ – ١٠ أبريل ١٩٥٧[٧٢]) –والتي اتجهت نحو الدول العربية المتحررة حينذاك (مصر وسوريا)– والتي لم تكن تستهدف من هذه المظاهرات إلا الضغط على الملك؛ ليتبع سياستها، وكذا إسرائيل التي اتجهت لتأجيج المظاهرات لخلق ظروف تجعل تدخلها ممكنا[٧٣].

وقدمت الوثائق الأمريكية سببا آخر لاندلاع تلك المظاهرات يكمن في وجود تخطيط من قبل الجيش والمجموعات الأخرى للقيام بانقلاب، وأكدت عدم تدخل جمال عبد الناصر أو حزب البعث في هذا الانقلاب على الرغم من علمهما وتقديمهما المساعدة للمتظاهرين [٧٤]، في حين أعاد السفير البريطاني في عمان هذه المظاهرات إلى تأييد من سمير الرفاعي الذي كان ميالا للاتحاد العربي[٧٥]، ولكن هذا الاتهام يتناقض مع رفض سمير الرفاعي الانضمام للوحدة عندما عرضت عليه الأحزاب الأردنية ذلك، مما أدى إلى حجب أربعة وثلاثين نائبا من مجلس النواب الثقة عن حكومته[٧٦].

اضطر الملك حسين في الحادي والعشرين من أبريل ١٩٦٣ أن يستبدل رئيس وزرائه سمير الرفاعي بأحد أفراد عائلته عمه الشريف حسين بن ناصر كرئيس للوزراء ووزيراً للدفاع [٧٧] لما يتميز به من قدرة على إدارة الأزمة والتعامل مع الأزمات السياسية والتي لا يفضل الملك حسين التعامل معها بنفسه، والتي تؤثر على وجود الأسرة المالكة [٧٨]، وتضمن كتاب التكليف الصادر من الملك حسين لحسين بن ناصر نقدا شديدا للنواب الذين حجبوا الثقة عن وزارة الرفاعي، وأن دوافعه في ذلك كانت انطلاقا من كسب المنافع الخاصة، وأضاف بأنهم صوتوا ضد مصالح البلاد القومية، وليس ضد وزارة

سمير الرفاعي ([٧٩]). وكلفه بالعمل على استقرار الأوضاع في الأردن وإجراء الانتخابات النيابية في غضون أربعة أشهر[٨٠] ، ومن أجل السيطرة على الأوضاع داخل البلاد اتخذ الملك عدة إجراءات ، فقام بحل البرلمان [٨١] متهما أعضائه بمخالفة الإرادة الشعبية، و أن ذلك المجلس لم يعبر عن إرادة من انتخبوه عندما حجب الثقة عن الحكومة التي جاءت ببيان وزاري تضمن سياسة داخلية وعربية وخارجية منبثقة من كتاب التكليف الملكي، وأن الحكومة ستضرب بيد من حديد ضد كل من يحاول الإخلال بالأمن، إضافة إلى أنها كانت تعمل من أجل تنقية الأجواء والعمل الجاد من أجل التقارب والوحدة [٨٢] ، واتهم الملك حسين بعض أعضاء مجلس النواب المنحل بأنهم كانوا ممن قاموا بإثارة المتظاهرين وتشجيعهم على الشغب؛ لذا قام بالقبض على بعضهم[٨٣] للتحقيق معهم[٨٤] .

استمرت المظاهرات في العشرين والحادي والعشرين من أبريل، حيث قامت بها فئات عديدة من الشعب لا سيما الطلاب، فسقط العديد من القتلى والجرحى جراء المصادمات التي تمت مع قوات الجيش التي أمر حسين بن ناصر بنزولها إلى الشارع الأردني؛ لحماية الممتلكات العامة والتصدي لأعمال التخريب، وقد فرضت الوزارة حظر التجوال في بعض المدن، ونتيجة لأعمال الشغب أعلن صالح المجالي وزير الداخلية في الخامس والعشرين من أبريل أن الحكومة ستقدم مكافآت مالية لمن يدلون بأية معلومات عن محرضي المظاهرات ،وأعلنت الحكومة أن هناك أسلحه وأموالًا قد تم تهريبها إلى داخل الأردن من أجل تأجيج الفوضى في البلاد، وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ في التاسع والعشرين من أبريل [٨٥] .

كما بسطت الحكومة سيطرتها على البلاد عبر وحدات من الجيش الأردني ، خاصة بعد أن تواترت أنباء تفيد بأن على أبو نوار رئيس أركان الجيش الأردني السابق –الذى كان قد فر إلى سوريا إبان أزمة ١٩٥٧م– شكل مجلس قيادة ثوري أردني مؤلف من عشرة أعضاء في المنفي، وبدأ بالتحريض ضد الحكومة الأردنية(٨٦).

وفي ظل هذه الأوضاع المضطربة تدفقت الوفود الشعبية الأردنية والأعيان ووجهاء البلاد وعدد من قطاعات الشعب المختلفة على الديوان الملكي لمبايعة الملك(٨٧).

وفي لقاء الملك معهم استنكر أعمال الشغب في المظاهرات، وأوضح لهم أنها تهدد بتخريب البلاد ومرافق خدماته، وأشار إلى أن بعض العناصر كانت تريد تحويل النظام الملكي إلى جمهوري كحل لأوضاع البلاد المضطربة؛ لإخراج الأردن من عزلته العربية، وحتى يصبح أكثر قبولا في الوطن العربي ـ وبالتحديد من قبل مصر ـ وبالتالي يصبح في مصاف الدول المتحررة، وقد رد الملك على ذلك بقوله: "إن أنظمة الحكم المختلفة يجب أن يحكم عليها بمقدار ما تقدمه للشعب من خدمات، وليس من خلال أنها ملكية أو جمهورية"(٨٨)، كما اتهم عددًا من الدول العربية –لم يسمها– بأنها تقف وراء الحوادث الأخيرة، فقال: "لقد مددنا يدًا نظيفة صادقة قوية إلى أشقائنا، لا عن ضعف ولا عن خوف أو استجداء، وعليهم أن يذكروا واجباتهم نحونا لنمضي معًا لبلوغ الخير المشترك لنا جميعًا، وعليهم أن لا يمكنوا لضعاف النفوس"(٨٩).

- **الخارج والأحداث الداخلية في الأردن:**

لم تستطع حكومة الشريف ناصر مواجهة الحالة المتردية التي وصلت إليها الأوضاع في الأردن وبدا عاجزاً عن تهدئة الرأي العام، مما حدا به إلى اللجوء إلى السفير البريطاني طالبا منه النصح، وأبدى السفير استعداده لذلك، وذكر أنه يرحب بأية مساعدة يمكن أن يقدمها للملك ورئيس وزرائه في مثل هذه الظروف (٩٠).

عارضت بريطانيا المظاهرات التي شملت ربوع الأردن وذلك لإضرارها بالمصالح البريطانية في المنطقة وتأثيرها السلبي على العلاقات بين العرب وإسرائيل؛ لذا وافق البريطانيون على اقتراح واشنطن لوضع مخطط عسكري مشترك للتدخل في الأردن، لكنهم ربطوا هذا التدخل بهدف سياسي تمثل في الحفاظ على استقرار الأردن، لتجنب انتشار الاضطرابات خارجها إلى شبه الجزيرة العربية حيث أماكن وجود البترول، ولتجنب خطر أزمة عربية إسرائيلية لو انهار النظام الأردني(٩١) .

ومن بين المخاوف التي أبدتها بريطانيا خوفها من تهديد هذه المظاهرات للعرش الأردني، وما يترتب عليه من انضمام الأردن للوحدة وبالتالي ستتولد أزمة في العلاقات العربية الإسرائيلية (٩٢)؛ لذا رأت أنه لابد من التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد مبررات قوية تستطيع من خلالها الضغط على الأردن لإجبارها على عدم الانضمام للوحدة (٩٣).

أدت المظاهرات التي شهدتها الأردن ورغبة إسرائيل في التدخل لإبعاد أية محاولة من جانب جمال عبد الناصر للهيمنة على الأوضاع هناك، إلى إقدام الحكومة البريطانية على التدخل عسكريا؛ لمنع انهيار الأوضاع هناك(٩٤).

نظرًا لاشتداد الثورة في الأردن أعلنت الصحافة المصرية أن وحدات من الجيش البريطاني وضعت في حالة تأهب قصوى للتحرك إلى الأردن، وذلك بناء على طلب الملك حسين المساعدة من بريطانيا [٩٥]، وقد نفى الملك حسين ذلك مؤكدًا أن بلاده قادرة على مواجهة أية مشكلة خاصة بنفسها[٩٦] وأضاف: " أنه لا حاجة للمساعدة الأجنبية، عرف الجيش واجبه ووقف بقوة في الدفاع عن البلاد" [٩٧] ، ومما يؤكد اتهامات الصحف المصرية لبريطانيا بالتدخل العسكري في الأردن تصريح ماكميلان رئيس الحكومة البريطانية – أنه : " في حال تعرض السلام للتهديد في الشرق الأوسط فإن بريطانيا سوف تتشاور مع الأمم المتحدة بهذا الشأن على الفور، وستتخذ الإجراءات التي تشعر أن الموقف يتطلبها "[٩٨] ، ولكن بريطانيا أجلت هذا الإجراء واستبعدت قيامها بالتدخل عسكريًا في الأردن، وذلك لقناعتها بصعوبة تحقق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق [٩٩].

ولما كانت الاضطرابات في الأردن على أشدها كان من الطبيعي أن تكون مثار قلق الدول المجاورة للأردن غير دول مشروع الوحدة الثلاثية، وعلى رأسها إسرائيل [١٠٠]، حيث نظرت إسرائيل إلى تلك الاضطرابات والمظاهرات على أنها تمثل خطرًا على أمنها، وأن الأردن قد تقع تحت سيطرة دول الاتحاد الثلاثي وهو ما يعني حصارها؛ لذا فإنها هددت باحتلال الضفة الغربية إذا انضمت الأردن إلى الوحدة الثلاثية [١٠١].

وقد أعلنت صحيفة التايمز Times اللندنية عن مخاوف إسرائيل والقوى الاستعمارية: " من حدوث تغيير عنيف في الأردن يضع أنصار القومية العربية وراء المدافع على طول الحدود مع إسرائيل" [١٠٢]، وفي هذا الصدد أوضحت

إسرائيل أنها لا تستطيع تحمل سيطرة الرئيس ناصر على الأردن، وأشارت أنه في عام ١٩٥٦، عندما أبرمت مصر تحالفًا عسكريًا مع سوريا والأردن، غزا ديفيد بن جوريون مصر على الفور لإحباط أي غزو عربي أقرب إلى إسرائيل[١٠٣] ، فحشدت إسرائيل بعض وحداتها على الخطوط الأمامية؛ مما زاد الموقف تعقيدًا.

في ذات الوقت تطايرت شائعات في إسرائيل مفادها أن واشنطن ستتخلى عن أنظمة الحكم في الأردن والسعودية بعد أن أصبحت أيامها معدودة [١٠٤].

والجدير بالإشارة أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت عشية مباحثات الوحدة عدم معارضتها لأي اتحاد ينشأ بين الدول العربية شريطة أن يكون باقتناع الدول العربية، وناجما عن حرية الاختيار بينها، وفي الوقت نفسه أكدت أنها تقدم الدعم لتلك الدول العربية التي تفضل البقاء مستقلة والتي ترى أن انضمامها للوحدة يعرضها للخطر[١٠٥] ولكنها أكدت حرصها على أمن أصدقائها وهم إسرائيل ومن يجاورها [١٠٦] .

وكانت الولايات المتحدة قد طلبت من مصر والعراق وسوريا إيقاف حملاتها الموجهة ضد الملك حسين[١٠٧].

وقد هددت إسرائيل بالتدخل العسكري في حالة حدوث انقلاب ضد النظام في الأردن بتوجيه من مصر[١٠٨]. ولوحت بذلك عبر قيامها في الخامس والعشرين من أبريل باستعراض عسكري ضخم في حيفا لإظهار قوتها العسكرية [١٠٩].

وأشار أحد تقارير وزارة الخارجية البريطانية إلى أن قادة الجيش الإسرائيلي أبدوا استعدادهم للتحرك الفوري في الأردن، ولكن رئيس الوزراء أرجأ هذا الأمر لحين دراسة الموقف جيداً [١١٠].

حذرت واشنطن تل أبيب من مغبة اتخاذ أي تحرك مفاجئ، إلا أن الأخيرة تحفظت على ذلك وردت بأن أي تغيير في الأردن سيكون أمرًا سيئًا بالنسبة للإسرائيليين، والإطاحة بحسين ستمثل كارثة لإسرائيل، وستفُسر بأنها نجاح لعبد الناصر [١١١].

كما حذرت واشنطن السفير الإسرائيلي لديها من استغلال إسرائيل لوجود عدد من الجنود المصريين في اليمن للقيام بتحرك مفاجئ في الأردن، فنتيجة لضعف الموقف المصري حينها سيلجأ عبد الناصر إلى الاتحاد السوفيتي[١١٢] ، وهو ما يخل بسياسة الوفاق التي أبرمتها واشنطن مع موسكو عام ١٩٦٢، والتي عملت على الحفاظ على السلام في منطقة الشرق الأوسط[١١٣]، وقدمت واشنطن ضمانات لإسرائيل لتبديد مخاوفها من تطويق قوات ناصر لها، وقد اقترحت تأكيدات بعدم السماح لقوات أجنبية بالوصول إلى الأراضي الأردنية، ومنعها من الانضمام إلى أي قيادة عسكرية مشتركة فعالة[١١٤].

وفي السادس من أبريل ١٩٦٣ كتب ديفيد بن جوريون – رئيس وزراء إسرائيل – رسالة [١١٥] إلى جون كينيدي مفادها أن الموقف في الأردن خطير، وإنني على استعداد للقيام بزيارة سرية لواشنطن لبحث الموقف [١١٦] .

وبناء عليه تمت مناقشة المظاهرات في الأردن والضفة الغربية وتأثيرها على إسرائيل بين واشنطن والقاهرة؛ فقد التقى السفير الأمريكي في مصر (Badeaul) في السابع والعشرين من أبريل بسامي شرف – مدير مكتب عبد

الناصر – أبلغه أنه في حالة حدوث انقلاب مسلح في الأردن ستتأثر العلاقات المصرية الأمريكية، و أشار إلى احتمال أن إسرائيل قد تسيطر على أغلب الضفة الغربية، ولفت الانتباه إلى اللهجة العدائية التي تمارسها الإذاعة في القاهرة تجاه عمان، و أكد أن الأردن ستشكل حكومة أكثر ليبرالية بدون تدخل مصري، وتساءل السفير الأمريكي إذا ما كانت مصر تنتوي استبدال المعونات الغربية الحالية للأردن؟، فرد سامى شرف بالنفي(١١٧).

وقد لخص تقرير أمريكي موقف إسرائيل من التوترات في الأردن بأنها محاولة واضحة للاستفادة من واشنطن لدفعها إلى اتخاذ ردود أفعال أو اصدار تصريحات لتعزيز أمنها، والحصول على أسلحة متنوعة في مقدمتها صواريخ تحمل رؤوس نووية، و أكدت تلك التقارير أن إسرائيل كانت ترغب في سقوط الملك حسين، وذلك للحصول على الضفة الغربية مستغلة وجود نصف الجيش المصري في اليمن(١١٨) ، ولكن كيندي قرر في اجتماع رئاسي عقد لدراسة الأوضاع في الأردن عدم إعطاء إسرائيل أية ضمانات حتى لو حدث تغيير في النظام السياسي الأردني(١١٩).

وأوضحت واشنطن للقاهرة بأنه يجب أن تبنى العلاقات بين الدول العربية على أساس من الثقة والتعاون المشترك، كما بينت مدى اهتمامها باستقلال تلك الدول، وضرورة عدم وجود تدخل خارجي فيها، مثل الوضع في اليمن وأكدت على ضرورة أن يترك لشعبها حق تقرير مصيره، ولذلك فإنها حريصة على أمن أصدقائها في الأردن والسعودية، و أكدت أنها ستقاوم أي تهديد خارجي موجه ضدهم (١٢٠) .

كما أرسل الرئيس الأمريكي كيندي بخطاب شخصي لعبد الناصر أوضح فيه أنه في حالة وقوع صراع مسلح في الأردن فإن بلاده لن تتمكن من منع إسرائيل من التدخل في الأردن، وأكد على أن الولايات المتحدة قد تخسر الكثير الا أن الخسارة الأكبر ستكون من نصيب مصر(١٢١).

ورد كيندي على بن جوريون بواسطة السفير الأمريكي في إسرائيل فأوضح له: " إن الاضطرابات التي تحدث في الأردن لن تصل إلى حد سيطرة دول الاتحاد العربي عليها، ثم إن تقدير المخابرات الأمريكية يشير إلى أن الوحدة بين مصر وسوريا والعراق ليست وشيكة الوقوع وأن الوحدة العربية لن تتحقق لسنوات طويلة، وفي كل الأحوال: إن تحالف الدول الثلاث لن يؤثر كثيرا على التفوق الإسرائيلي"(١٢٢).

وبناء على ذلك ردت الحكومة الإسرائيلية على الإدارة الأمريكية، بأنها غير قلقة من الوضع في الأردن، لكنها شديدة القلق مما تضمنه البيان الختامي في مشاورات الوحدة الثلاثية في السابع عشر من أبريل حول الإشارة إلى تحرير فلسطين (١٢٣)، وأكدت الحكومة الإسرائيلية على أنها لن تقدم على أي تحرك في الأردن دون التشاور مع الإدارة الأمريكية(١٢٤).

وأكدت الولايات المتحدة –وبكل وضوح لمصر– حرصها على وحدة واستقلال الأردن، وقد جاء ذلك في خلال الرسالة التي أرسلها جون كيندي إلى جمال عبد الناصر في السابع والعشرين من مايو ١٩٦٣ حيث قال فيها: " إني لمنزعج أشد الانزعاج لأنه أصبح الأردن ميدانا للصراعات العربية، فإن التدخل الإسرائيلي كفيل بتدمير السلام في الشرق الأوسط، بحجة المصالح الأمنية الخاصة لإسرائيل وربما واجهنا أمرا أكثر خطورة إذا رأت الدول العربية الأخرى

أنها ملزمة بالرد على مثل هذا الموقف فربما ترتب على ذلك صراع كبير" [١٢٥] .

ألقت أحداث الأردن بظلالها على مصالح القوى الخارجية التي ارتبطت بالأردن ، فبريطانيا حرصت على الإبقاء على عرش الملك حسين، وكذا على عدم تمدد حركة التظاهرات إلى منطقة شبه الجزيرة العربية لا سيما مناطق إنتاج البترول، أما إسرائيل فقد حاولت استثمار أحداث الأردن لتحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية، بينما اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفا اتسم بالعقلانية الشديدة النابعة من السياسة الجديدة التي تبناها جون كيندي في منطقة الشرق الأوسط، و التي تتمثل في عدم تغليب طرف على طرف آخر.

- **فشل مشروع الوحدة:**

لم تتجاوز الوحدة الثلاثية التي أُعلقت عليها آمال الشعوب العربية وبخاصة الأردنية منها مرحلة الإعداد إلى مرحلة التنفيذ، حيث وصلت الاختلافات بين أطرافها الثلاث ذروتها في الثامن عشر من يوليو ١٩٦٣، وذلك عقب المحاولة الانقلابية التي قام بها الناصريون في سوريا، والتي نتج عنها صدامٌ دمويٌّ، نتج عنه مقتل الكثيرين [١٢٦].

مما حدا بعد الناصر في الثاني والعشرين من يوليو عام ١٩٦٣، إلى إعلان عدم استعداد الجمهورية العربية المتحدة للوحدة مع حكومة البعث في سوريا، وأن اتفاقية الوحدة كانت مع الشعب السوري ولم تكن أبدا مع حزب البعث "الفاشي"، وفي الخامس والعشرين يوليو عام ١٩٦٣ أصدر حزب البعث السوري بيانا أعلن فيه أن القاهرة نقضت الميثاق[١٢٧].

ويمكن حصر أسباب الفشل في تحقيق تلك الوحدة عمليا فيما يأتي:

لم يتم في المرحلة التالية من المباحثات والتي جرت بين الجمهورية العربية المتحدة وحزب البعث السوري تحقيق الأمل المنشود في تصفية الخلافات بين الطرفين بصورة نهائية، خاصة حسم مسألة التعددية الحزبية، فناصر كان يريد حزبًا واحدًا، في حين أراد البعثيون تعددية تشرعن وجودهم السياسي، وقد ظهر الخلاف حول هذه النقطة في اجتماعات ١٩ مارس، إلى جانب استمرار الشكوك المتبادلة بين عبد الناصر وحزب البعث في سوريا والعراق، وخشية كل طرف من استئثار الطرف الآخر بالسلطات العليا في دولة الوحدة[١٢٨] .

وقد عزا حزب البعث السوري فشل الوحدة إلى تأزم العلاقة بين سوريا ومصر في أعقاب محاولة الانقلاب التي قام بها الناصريون في سوريا في الثامن عشر من يوليو ١٩٦٣، حيث أعلن عبد الناصر في الثاني والعشرين من يوليو أن نشاط الحكومة السورية يغلق الطريق أمام الوحدة [١٢٩].

أما جمال عبد الناصر فقد بدا غير مرتاح لدور الرئيس العراقي عبد السلام عارف، واتهمه بالسعي إلى تدعيم مركزه الشخصي، يضاف إلى ذلك التفاهم الذي ظهر بين حزبي البعث في سوريا والعراق، الأمر الذي خشي معه عبد الناصر أن يؤدي في لحظة ما إلى وحدة عراقية – سورية تقلب ظهر المجن للقاهرة، وتسعى إلى محاصرة دورها العربي[١٣٠].

أسفر فشل مشروع الوحدة عن استقرار الأوضاع في الأردن، وفي الثاني والعشرين من يوليو [١٣١].

وبعد فشل الدول الثلاث (مصر والعراق وسوريا) في تحقيق وعودها بالوحدة بدأت حرب إعلامية بين جمال عبد الناصر والبعثيين في سوريا والعراق، خاصة بعد أن تم تشكيل اتحاد عسكري بين العراق وسوريا [١٣٢].

علي أن حزب البعث في الأردن لم يكن بمنأى عن تطورات الأحداث بين القاهرة ودمشق وبغداد، في الوقت ذاته رصدت أجهزة الأمن الأردنية تحركات حزب البعث واتصالاته، فعمدت في الثامن والعشرين من يوليو ١٩٦٣م إلى اعتقال عدد من قياديه والناشطين فيه، علاوة على بعض الضباط البعثيين في الجيش الأردني (١٣٣).

وأشارت بعض المصادر إلى أن عمليات الاعتقال التي تمت بين صفوف المدنيين والعسكرين لم تعدو مجرد إجراءات احترازية من جانب الحكومة ذلك أن أّيا منهم لم يقدم للمحاكمة، ثم أخذت الحكومة تعمل على إطلاق سراحهم بعد فترة وجيزة (١٣٤).

ولما شرعت الحكومتين العراقية والسورية في إقامة وحدة عسكرية في غرة أغسطس ١٩٦٣م أعلنت الحكومة الأردنية بأن الأردن تبُارك أي خطوة حقيقية بين البلدين إذا كانت الوحدة تستهدف حماية الأمة العربية من خطر العدو (١٣٥).

ولكنها شككت في قدرة الجيش العراقي على مساعدة السوريين في ظل الصراع العراقي شمالا مع الأكراد، وأن العراقيين يحتاجون إلى وقت أطول؛ كي يصلوا إلى أي مكان بالقرب من مكان الاضطرابات في سوريا (١٣٦).

وفي ظل ضغوط حزب البعث الأردني للانضمام إلى الوحدة العسكرية عاودت الأجهزة الأمنية الأردنية في الثامن والعشرين من أكتوبر ١٩٦٣ باعتقال عدد من قادة الحزب المؤيدين لسوريا بحجة أن تصريحاتهم تمس الحكومة الأردنية (١٣٧).

وقد اعتبر الملك حسين أن حزب البعث يشكل فيما يبدو خطرًا أكبر من عبد الناصر، وذلك نظرًا لإيمان البعث بالوحدة ,والانسياق للثورة و التنافس مع

ناصر من شأنه، أن يؤدى إلى تكثيف الجهود لتقويض الأردن [١٣٨]، وعليه قامت باعتقال عدد من رموز البعث في الأردن مثل منيف الرزاز وأمين شقير وجمال الشاعر وفايز مبيضين [١٣٩] .

كما ركزت الصحافة الأردنية حملة إعلامية مضادة لنظام البعث في دمشق، وأخذت تثير موضوع الفلسطينيين وملاحقتهم في سوريا، لا سيما أن الحملة الأمنية السورية التي قامت آنذاك كانت تستهدف بشكل أساسي العناصر الناصرية التي كانت تضم فلسطينيين[١٤٠].

أثار هذا التصرف غضب الحكومتين السورية والعراقية، وشنتا حربًا إعلامية تجاه الأردن، واتهمت وسائل الإعلام العراقية والسورية الملك حسين بأنه من أحفاد الإمبريالية، وأنه يتسلم أوامره من الصهاينة، بجانب هذا التصعيد حدثت مناوشات عسكرية على الحدود السورية – الأردنية، واعتقلت سوريا عددًا من العاملين في السفارة الأردنية بها، ونتيجة لذلك تقدمت الأردن في الثالث عشر من سبتمبر بشكوى لجامعة الدول العربية ضد سوريا؛ أوضحت فيها تزايد النشاط العدائي السوري ضدها[١٤١].

انعكس تصاعد الأحداث على سياسة الأردن الداخلية والخارجية إذ أن التقارب العراقي السوري آثار مخاوف الأردن ، وهو ما أدى إلى حدوث تقارب بين الحكومتين الأردنية والمصرية، وحظي هذا التقارب بتأييد أردني جارف، خاصة وأن الشعب الأردني كان يحبذ التقارب مع مصر والاتحاد السوفييتي [١٤٢] .

ولتحقيق التقارب بين الأردن والاتحاد السوفيتي قام وزير البلاط حازم نسيبه بزيارة موسكو في الثاني والعشرين من أغسطس ١٩٦٣ لإجراء محادثات مع

المسؤولين السوفييت، وقد أولتها الصحافة الأردنية اهتماًما كبيرًا؛ مركزة على المساعدات السوفيتية وقارنتها بنظيرتها الأمريكية(١٤٣).

وسرعان ما استقرت الأوضاع في الأردن بعد أن فشل مشروع الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق، بعد قيام عبد السلام عارف بالاستيلاء على السلطة في الثامن عشر من نوفمبر ١٩٦٣، وإقصائه للبعثيين (١٤٤).

خاتمة

خلصت الدراسة الراهنة إلى ما يأتي:

- تغيرت السياسة الأردنية تجاه دول الوحدة الثلاثية من العداء المكشوف إلى المهادنة، وذلك بعد تغير السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط و التزامها الحياد وعدم مناصرة الأنظمة المحافظة، مثل الأردن والسعودية، وبدا ذلك جليا عندما اعترفت بالثورة اليمنية في ديسمبر ١٩٦٢، فكان ذلك من بين الأسباب التي دعت عمان لسحب قواتها من على الحدود اليمنية، ومن ثم خففت من حدة عدائها مع مصر وثورتي فبراير ومارس ١٩٦٣ في العراق وسوريا.
- تفاعل الرأي العام الأردني ومعظم الأحزاب السياسية هناك مع مباحثات الوحدة الثلاثية التي عقدت في القاهرة، فنشطت المظاهرات وبدا أن هناك محاولة انقلابية على النظام الملكي، مما فرض على الملك حسين بن طلال تغيير حكومة وصفي التل التي كانت تعادي مصر جهارا نهارا بأخرى تؤيد الوحدة الثلاثية المزمع انشاؤها ، وذلك لتهدئة المتظاهرين الذين طالبوا الحكومة بضرورة الانضمام لمباحثات الوحدة .
- لم يعبأ جمال عبد الناصر بتأييد الملك حسين وحكومة سمير الرفاعي للمباحثات، واستمر في حنقه على النظام الأردني؛ واتهامه للملك بأنه كان سببا من أسباب انفصال الوحدة بين مصر وسوريا في سبتمبر ١٩٦١ .

- لم تكف حركة التظاهر إبان حكومة سمير الرفاعي، والتي استخدم فيها العنف، ونظرا لتقاعس الرجل في الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن وعدم الإسراع في الانضمام إلى مباحثات الوحدة حجب البرلمان الأردني الثقة عن وزارته استجابة لمطالب المتظاهرين، ولكن ذلك لم يرض الملك الذي حل البرلمان بحجة أنه خالف الإرادة الملكية وخطاب التكليف الوزاري لسمير الرفاعي الذي اتخذ خطوات حثيثة للانضمام للوحدة ، وقد اتهم الرفاعي بعض السياسيين الأردنيين ومصر وإسرائيل بأنهم وقفوا وراء هذه التظاهرات ، ولكن ثبت أن مصر لم تتدخل إلا دعائيا في تلك الأحداث، وأن تلك المظاهرات كانت مؤيدة من قبل بعض رجال الجيش الأردني.
- لم تستطع حكومة الشريف ناصر إخماد المظاهرات، وطلبت من بريطانيا التدخل لتثبيت عرش الملك حسين، ولكنها لم تتدخل بعد تشاور لندن مع واشنطن في هذا الأمر ليقينهما أن الوحدة الثلاثية أمر بعيد المنال ، وأن عرش الحسين لن يتعرض للخطر .
- تبين من موقف إسرائيل أن عرش الملك حسين كان مهددًا ، وقد أبدت استعدادها للتدخل في الأردن حتى لا تقع في دائرة الوحدة والاتحاد العربي، وبالتالي تحاصر من كافة الجوانب، واستثمرت إسرائيل المظاهرات في الأردن استثمارا جيدا، وذلك بغية الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، كما أنها لم تكن ترغب في القضاء على تلك

المظاهرات وذلك بهدف استغلال الموقف لصالحها بضم الضفة الغربية لتوسيع أراضيها والحفاظ على أمنها .

- كان فشل مشروع الوحدة الثلاثية سببًا جوهريًا في إحداث العداء بين الأردن والبعثين في سوريا والعراق اللذين عاداهم عبد الناصر في مصر، وذلك عقب فشل مشروع الوحدة الثلاثية واستهجان الأردن للاتفاق العسكري بينهما، مما أدى إلى حدوث تقارب أردني مصري.

هوامش الدراسة

(١) ولاء فاروق: السياسة الأردنية بين القوى الإقليمية والدولية ١٩٥١-١٩٦١م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنيا، ٢٠٠٨ ، ص١٦٣؛ عدلي حشاد وعطية عبد الجواد: سقوط الانفصال، سلسلة كتب قومية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص ص٥٦-٦١.

(2) F.R.U.S, 1961-1962, volume XVII, Memorandum for the Record, Syrian Rebellion , No. 109, Washington, September 28 , 1961 , p.259

محمد عبد الكريم محافظة: الوحدة المصرية السورية في الصحافة الأردنية واللبنانية ١٩٥٨-١٩٦١، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٩٩٧، ص ص٣١٥-٣١٦.

(٣) مالكولم كير: عبد الناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨-١٩٧٠، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص٦٦-٦٧؛ عبد الحميد شلبي: موقف المملكة الأردنية من انفصال الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦١، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٤٢، الجمعية المصرية للدارسات التاريخية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٩٠.

(٤) عبد الحميد عبد الله البكري: الصراع الجمهوري الملكي في اليمن وأبعاده العربية والدولية ١٩٦٢-١٩٧٠، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ص٣٢٤-٣٢٧ .

(٥) رؤوف عباس حامد : الإطار التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ١٩٤٨ – ١٩٧٣ ، مجلة لسياسة الدولية ، العدد ١٦ ،القاهرة ، ١٩٨١، ص ص ٦٨-٦٩.

(٦) عماد رفعت البشتاوي: العلاقات الأردنية الأمريكية ١٩٤٦ – ١٩٦٧، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٤٢-١٤٣ ؛ رؤوف عباس : المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(7) N. A. H. Al-Rawe: International dispute concerning Yemen: 1962-1967, Department of International Relations, London, 1997 p272.

(٨) تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية في اليمن، فبعث الرئيس الأمريكي "جون كينيدي John F. Kennedy" في ١٦نوفمبر ١٩٦٢ رسائل إلى الرئيس عبد الناصر والأمير فيصل والملك حسين تضمنت اقتراحات عديدة تمثلت في انسحاب القوات الأجنبية من اليمن، وإنهاء العون الخارجي للملكيين والجلاء المرحلي والسريع للقوات التي دخلت بعد ثورة اليمن إلى منطقة الحدود السعودية اليمنية، وأن تعلن القاهرة عن استعدادها لسحب قواتها على مراحل إذا انسحبت القوات السعودية والأردنية ، وأوقفت السعودية والأردن دعمهما للملكيين ، وفي آخر الرسالة وعد الرئيس الأمريكي أنه في حالة تحقيق ما ورد في الرسالة فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعلن اعترافها بجمهورية اليمن العربية . للمزيد من التفاصيل راجع / محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم، د.ن، د.ت، ص ص٢٥٨-٢٥٩؛ إدجار اوبالانس: اليمن الثورة و الحرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة عبد الخالق لاشين، القاهرة ، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٠ ، ص١٦٣.

(٩) طيبة خلف وسميرة اسماعيل: أثر ثورة اليمن عام ١٩٦٢ في مسار العلاقات السعودية – المصرية، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد ٦١، ٢٠١٢، ص ١١٠؛ جولوفكايا. إيليانا. ك: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢- ١٩٨٥، ترجمة محمد على عبد الله، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٩٤، ص٤٧.

(١٠) عبد الرحمن البيضاني: أزمة الأمة العربية وثورة اليمن، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٤، ص٥٤٧.

(11)Uriel Dann: King Hussein and the challenge of the Arab Radicalism, Oxford, 1989, P.126.

(١٢) عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق ١٩٥١-١٩٦٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص٥٢٣-٥٢٤.

(١٣) محمود رياض: مذكرات محمود رياض ١٩٤٨-١٩٧٨، الأمن القومي، أمريكا والعرب ،ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص٢١٢ .

(14) Record of Jordon , 1919-1965, Vol. 14 ,F.O , EJ 1016/34, secret , from British Embassy in Bagdad to F.O , 4 Oct. 1963.

(15) Record of Jordon , 1919-1965, Vol. 14 , F.O , EJ 1016/36, secret , from British Embassy in Bagdad to F.O , W . Morris , Un Date .

(16)Record of Jordon , 1919-1965, Vol. 14 , F.O , EJ 1016/34,, secret , from British Embassy in Bagdad to F.O , 4 Oct. 1963 .

(17) ibid

(18) Record of Jordon , 1919-1965, Vol. 14 , F. O., EJ 1015/32, British Embassy in Amman , F.O., 11 March, 1963, p.768.

(١٩) ظهر اتجاهان بين الضباط السوريين : قوميون يطالبون بعودة الجمهوريات العربية المتحدة فورا، ثم تنضم العراق، وبعثيون عبر عن رأيهم صلاح البيطار بقوله: إن هدفهم كان اسقاط الانفصال وعودة العلاقات الطبيعية الأخوية بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا لإجراء مفاوضات ومباحثات لإقامة وحدة على أسس سليمة ومدروسة . وأكدت الوثائق البريطانية أن وجودَ صراعٍ محتملٍ بين هذين التيارين من شأنه أن يقوض أي اتجاه وحدوي مع مصر.

Record of Jordon , 1919-1965, Vol. 14 , F. O., EJ 1015/32, No.321, British Embassy in Amman , F.O., 11 March, 1963, p.770-771.

(٢٠) خالد العظم: مذكرات خالد العظم، ج٣ ،ط٢،الدار المتحدة للنشر ، لبنان،١٩٧٣، ص ٤٥ ؛ مالكوم كير : المرجع السابق، ص٩٩.

(٢١) محمود رياض: المرجع السابق، ج٢، ص٢١٢.

(٢٢) كوثر عبد الحسن عبد الله: العلاقات السياسية السورية- الأردنية ١٩٦١-١٩٧٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، العراق، ٢٠١٤، ص٨٢.

(23)Record of Jordon, 1919-1965, Vol. 14, F. O., EJ 1015/32, British Embassy in Amman, F.O., 11 March, 1963, p.768.

(٢٤) محمد حسنين هيكل: حرب الثلاثين سنة، سنوات الغليان، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٦، ٦٨٣ .

(٢٥) أحمد حمروش: عبد الناصر والعرب، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٤٤٧.

(26) Uriel Dann: op.cit, pp. 127 – 129 . `

(٢٧) مضابط جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، مضابط جلسات الاجتماع العادي (٣٨)، بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٣، ص ص ٢٣– ٦١؛ علي ناجح محمد العلواني: موقف الأردن السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٥٨ – ١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار، العراق، ٢٠٠٩، ص٧٩.

(٢٨) نظرا لموقف الأردن العدائي من قيام الجمهورية اليمنية حرض عبد الله السلال – رئيس الجمهورية اليمنية– الجيش الأردني بالثورة على الملك ، ووصف الملك حسين ورئيس وزراؤه وصفي التل بالخونة ، كما شجع الجيش بإطلاق النار على جميع الخونة .

The Times : 11 March 1963, p. 10.

(29) F.O 371/170266 , No. 1014 , British Embassy in Amman (Mr. E. Henderson) , F.O (Mr. L. Figg) , 8 March 1963 .

(٣٠) الحسين بن طلال : مهنتي كملك (أحاديث ملكية) ، ترجمة غازي غزيل ، الأهلية للنشر والتوزيع ، لبنان ، ١٩٨٧ ، ص١٨٦.

(31) F.O 371/1266 , No. 404 , British Embassy in Amman to F.O , 27 March 1963.

(32) F.R.U.S, 1961-1963, volume XVIII, Memorandum No.182 , the Director of Intelligence and Research (Hilsman) ,secretary of state Rask, , 8 March 1963, P.406.

(٣٣) بيير بودوغوفا : الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطنى١٩٤٥ -١٩٦٦، ترجمة ماجدة علاء الدين وأنيس المتنبي، دار المعرفة الجامعية، دمشق ١٩٨٧.، ص ص ٢٠٣: ٢٠٤.

(٣٤) نفسه، ص ٢٠٤.

Majid Kaadduri : Republic of Iraq , " A Study in Iraqi Politics since the revolution of 1958 " , London ,1969 , p.205 .

(٣٥) بيير بودوغوفا : المرجع السابق، ص٢٠٤ .

(36)The Arab League British documentary sources, 1943-1963, vol. 10, 1961-1963, from Damascus to F.O., 8 April 1963, Archive Editions, 1995, p.764.

(٣٧) عبد الحميد عبد الجليل شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١-١٩٦٣)، ص ٥٣٤.

(٣٨) محمود رياض، المرجع السابق، ص ٢١٨.

(٣٩) أحمد حمروش: المرجع السابق، ص١١١ ؛ مالكوم كير : المرجع السابق، ص ٤١ .

(٤٠) مالكوم كير: المرجع السابق، ص ٩١.

(٤١) عبد الحميد عبد الجليل شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١-١٩٦٣)، ص ٥٣٥ .

(٤٢) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ص٧٠٢؛

J.C Hurewitz : The Middle East Politics , London , Un date , p. 26 .

(٤٣) دأب الملك حسين على تكرار استعداده لتخليه عن العرش إذا كان وجوده يمثل عائقا أمام تحقيق الأهداف التي عمل من أجلها، للمزيد راجع /

The Times: 23 April 1963, p.8 .

كوثر عبد الحسن عبد الله: المرجع السابق، ص٨٨.

(٤٤) الحسين بن طلال: المرجع السابق، ص١٨٦؛

Uriel Dann: Op. Cit, p.129 .

(٤٥) عبد المجيد الشناق: التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦ ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، سلسلة كتب المطالعة ، عمان ، ١٩٩٦ ، ص ٣٢٥ .

(٤٦) نفسه.

(47) F.O 371/1266, No. 404 , British Embassy in Amman , F.O , 27 March 1963 .

(48) The Times: 22 April 1963 ,p.8.

(٤٩) سهيلا سليمان الشبلي: العلاقات الأردنية – البريطانية (١٩٥١ – ١٩٦٧) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٢ ، ص١٤٠.

(٥٠) يذكر أنه لم توجه لهؤلاء الضباط اتهامات معينة، حيث عانى الجميع من وطأة الاجراءات التي اتخذت ضدهم، فكانت إخبارية من مجهول كفيلة بإدراج الضباط في القائمة السوداء، وبات معظم الضباط ينتظرون دورهم في التسريحات، مما اضطر الملك إلى عقد اجتماع لقادة الألوية والأسلحة والخدمات واعدا بتشكيل لجنة للنظر في قضايا المسرحين . لقد تبين أن عددا لا يتجاوز أصابع اليد من بين أكثر من ألفين من الضباط لهم ملفات نظيفة. عباس مراد: الدور السياسي للجيش الأردني ١٩٢١ – ١٩٧٣ ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ١٠٨

(٥١) نفسه.

(٥٢) سهيلا سليمان الشبلي: المرجع السابق ، ص١٤٠.

(53)F.O 371/1266 , No. 404 , British Embassy in Amman , F.O , 27 March 1963.

(٥٤) كوثر عبد الحسن عبد الله: المرجع السابق، ص٨٨.

(55) F.O 371/170268 , No. 404 , British Embassy in Amman (Maitland) , F.O (Sir R. Parkes) , 26 March 1963 .

(٥٦) سهيلا سليمان الشبلي: المرجع السابق، ص١٤٠.

(57)F.O , EJ 1016/34, No. 1107 , secret Amman (Sir R. Parkes) , F.O , 4 Oct. 1963 .

(٥٨) الاهرام: ٣ مايو ١٩٦٣.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل راجع / محاضر محادثات الوحدة، مؤسسة الأهرام، مارس – أبريل ١٩٦٣ ؛ الأهرام : بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٦٣ ؛ الأخبار : بتاريخ١٨ أبريل ١٩٦٣ ؛ الجمهورية : ١٩ أبريل ١٩٦٣ .

(٦٠) نضال البعث : ج١٠، دار الطليعة، بيروت، ص ٦٧ ؛ مجلة الاسبوع العربي : بتاريخ ٣٠ مارس١٩٦٣.

(٦١) سهيلا سليمان الشبلي: المرجع السابق، ص١٥١.

(٦٢)سليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨-١٩٩٥، ج٢، منشورات مكتبه المحتسب، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٩٦، ص ٥٧.

(63) The Times : 30 April 1963 ,p.8.

(٦٤) الحسين بن طلال: المرجع السابق، ص١٨٦؛ الأهرام : بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٦٣ ؛ F.O 371/160268 , No. 552 , British Embassy in Amman , F.O, 24 April 1963 ;F.O 371/170267 , No. 95 , British Embassy in Jerusalem, F.O, 17 April 1963 ; F.O 371/170267 , No. 69 , British Embassy in Jerusalem , F.O, 18 April 1963.

(٦٥) عبد المجيد الشناق : المرجع السابق ، ص ٣٢٦ .

(66) F.R.U.S 1961-1963 , vol. 18 , Near East , Document 253, the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Talbot) , the Ambassador to the United Arab Republic (Badeau) , Washington, May 20, 1963 .p. 1041 .

(٦٧) سهيلا سليمان الشلبي : المرجع السابق ، ص ١٤١ ، الحسين بن طلال: المرجع السابق ، ص١٨٦ ؛

The Times: 23 April 1963 ,p.8.

(68)F.O 371/170267 , No. 528 , British Embassy in Amman , F.O , 21 April 1963.

(٦٩) عبد المجيد الشناق : المرجع السابق ، ص٣٢٧ .

(٧٠) أكد السفير البريطاني في عمان أن نواب المعارضة هم من تسببوا في حدوث مظاهرات والتي بدأت بشكل عفوي للتضامن والتعاطف مع الوحدة الثلاثية، ولكن تصاعد الأحداث أثار مخاوفه من أن تعم الفوضى التي شهدتها الأردن إبان حكومة النابلسي وما بعدها ١٩٥٧-١٩٥٨ .

F.O 371/170154 , British Embassy in Amman,F.O, 24 April 1963 .

(٧١) عزا السفير البريطاني في عمان تنظيم هذه المظاهرات إلى الجمهورية العربية المتحدة وبخاصة تلك التي حدثت في مدن الضفة الغربية .

F.O 371/170268 , British Embassy in Amman , F.O, 5 April 1963 .

(٧٢) وصلت حكومة سليمان النابلسي إلى الحكم على إثر نجاح اليساريين والمناهضين للغرب في الانتخابات البرلمانية في الحادي والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦ ، وكانت حكومته عبارة عن ائتلاف من الحزب الوطني الاشتراكي وحزب البعث والجبهة الوطنية ، حيث تحول رفض الهيمنة الغربية على الأردن من الصعيد الشعبي إلى الصعيد الرسمي ، حيث رفضت حكومة النابلسي مبدأ أيزنهاور وعقدت اتفاقية التضامن العربي مع مصر وسوريا والسعودية، وألغت الاتفاق الأردني البريطاني لعام ١٩٤٨، وشرعت في اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي والاعتراف بالصين الشعبية ، وبذلك اختلفت مع توجه الملك حسين الذي فضل الانضمام للأحلاف الغربية لتأمين الأردن اقتصاديا وعسكريا ، وعمت المظاهرات البلاد على إثر استقالة النابلسي وتردت الأوضاع وردد المتظاهرين شعارات معادية لأمريكا ومبدأ أيزنهاور ومؤيدة لعبد الناصر ، ومن ثم ظهرت صراعات عربية – عربية بين الأردن من ناحية ومصر وسوريا من ناحية أخرى، وهذا ما عرف بالأزمة الأردنية ١٩٥٧ .

لمزيد من التفاصيل : راجع / محمد محمود محمود حمد الدوداني : الأزمة الأردنية ١٩٥٧م، مجلة المؤرخ المصرى، ج١، العدد الأربعون، يناير ٢٠١٢ ، ٢٧١ وما بعدها.

(73) F.O 371/170267 , No. 560 , British Embassy in Amman (Maitland) , F.O (Sir G. Hiller) , 24 April 1963 .

(74) F.R.U.S 1961-1963 , vol. 18 , Near East , Document 219 , secret Memorandum for records , Washington, , April 25 , 1963 , p. 939 .

(75) F.O 371/170269 , British Embassy in Amman (L. Figg) , F.O , 1 May 1963;

F.O 371/170269154 , British Embassy in Amman , F.O , 24 April 1963 .

(٧٦) سهيلا سليمان الشلبي : المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

(٧٧) الحسين بن طلال: المرجع السابق، ص ص١٨٦-١٨٧ ؛

Urail Dann: Op. Cit, p.130 ; The Middle East Journal , vol. 17 ,No.3 , Summer 1963 , p. 428 .

(78) The Times: 22 April 1963,p.7 .

(٧٩) سليمان موسى : المرجع السابق، ص ٥٨.

(80) The Times: 30 April 1963 .

(81) F.O 371/170267 , No. 404 , British Embassy in Amman , F.O , 21 April 1963.

(٨٢) الأهرام: بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٦٣.

(٨٣) بلغ عدد النواب الذين تم اعتقالهم عشرة، فأمضي بعضهم بالسجن أسبوعا، وبعضهم الآخر أسبوعين وآخرين أربعة عشر شهرًا وهم؛ إدريس التل، منصور السعد الباطينة، أحمد خريس، داؤاد الحسيني، اسحق خضر الدزدار، أنطون فرنسيس ، ياسر حسين عمرو، يوسف التكروري، حاتم أبو غزالة ، نجيب الأحمد.

راجع / سليمان الموسى: المرجع السابق، صـ ٥٩.

(84)The Times: 23 April 1963., p.8.

(٨٥) هادي محمد الشوبكي: المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٨٦) كوثر عبد الحسن عبد الله: المرجع السابق، ص٩١.

(87) The Middle East Journal , vol. 17 ,No.3 , Summer 1963 , p. 128 .

(88)TheTimes : 6 May, 1963 ,p.8.

(٨٩) كوثر عبد الحسن عبد الله: المرجع السابق، ص٩٠.

(90) F.O 371/170267 , No. 404 , British Embassy in Amman , F.O , 21 April 1963.

(91)Records OF Jordan 1919-1965, Vol. 14: 1963-1965, British Embassy in Amman , F.O , 28 April, 1963, 1996, p.74.

(92) F.O 371/170165 , Paper by W.Morris , Arab Federation and British interests , 30 August 1963 , With note by R. Crawford .

(٩٣) سهيلا سليمان الشلبي: المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

(94)F.O 371/170182 , telegram from F.O. to Washington , 29 August 1963 .

(٩٥) الأهرام: بتاريخ ٢٣ ، ٢٨ أبريل ١٩٦٣ ؛

Daily Express : 22 April 1963 , p.6.

(٩٦) سهيلا سليمان الشلبي: المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

(97) The Times, 29 Apr. 1963, p. 8.

(٩٨) سهيلا سليمان الشلبي: المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

(99) F.O 371/170182 ,Minute by Mr. P. Cradock ," United Arab Republic" , 8 May 1963 , Records OF Jordan 1919-1965, Vol. 14: 1963-1965, British Embassy in Amman , F.O , 27 April, 1963, p.72.

.

(١٠٠) منذ الوهلة الأولى رفضت اسرائيل قيام جمهورية فيدرالية عربية بين مصر والعراق وسوريا ، وجاء هذا على لسان موشيه ديان حيث ذكر: أن تكوين فيدرالية عربية كبيرة سيشكل عائق لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي .

Records OF Jordan 1919-1965, Vol. 14: 1963-1965, British Embassy in Tel Aviv , F.O , 30 April, 1963, p.84.

(١٠١) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ص ص ٧٠٢- ٧٠٤ .

(102) TheTimes: 29 April 1963 , p.8 ;

الأهرام : بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٦٣ .

(103) The Times: 29 April 1963 , p.8 .

(104) dann: op. cit , pp. 131 - 132 .

(105) F.R.U.S 1961-1963 , vol. 18 , Near East , Document 236 Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel ,Transmits text of letter from Kennedy to Ben Gurion concerning situation in the Near East, U.S. concern with Israeli security, Jordan, Arab unity , Washington, , May 4, 1963 p. 989 .

(106)The American Foreign Policy Current Document 1963 , U.S Government printing office , Washington , 1967 , p.602 .

(107) The Middle East Journal : Washington , vol. 17 , No. 3 , Summer 1963 , p.300.

(108) Records OF Jordan 1919-1965, Vol. 14: 1963-1965, British Embassy in New York , F.O , 29 April, 1963, p.80.

(109) Records OF Jordan 1919-1965, Vol. 14: 1963-1965, British Embassy in Tal Aviv , F.O , 30 April, 1963, p.83.

(110)Ibid.

(111)Records OF Jordan 1919-1965, Vol. 14: 1963-1965, British Embassy in Washington , F.O , 27 April, 1963, p.72.

(112)Ibid.

(113) F.R.U.S 1961-1963 , vol. 18 , Near East , Document 236 Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel ,Transmits text of letter from Kennedy to Ben Gurion concerning situation in the Near East, U.S. concern with Israeli security, Jordan, Arab unity , Washington, , May 4, 1963 ,p. 989 .

(114) The Times : 20 April 1963, p. 7.

(١١٥) تضمنت رسالة بن جوريون أربع نقاط رئيسية : ١- إن التعهد بإقامة اتحاد عسكري بين الدول العربية الثلاث (مصر – سوريا – العراق) يتضمن وعدا بالعمل على تحرير فلسطين، وهذا التحالف العسكري في حد ذاته سوف يؤثر سلبيا على استقرار وأمن اسرائيل، ٢- إذا حدث اختبار للقوة، فإن إسرائيل تعتقد أن في استطاعتها إلحاق الهزيمة بالدول الثلاث، وإن كانت لا تتحرق شوقا إلى مثل ذلك، ٣- إن المساعدات الغربية والأمريكية للجمهورية العربية المتحدة قد ساعدتها على أن تحصل على الأسلحة السوفييتية لأي عمل ضد إسرائيل دون أن يختصم ذلك ميزانيات التنمية، ٤- إن الحل الفعال الوحيد لدرء خطر مخططات الجمهورية العربية المتحدة يكمن في إعلان أمريكي – سوفيتي

مشترك يضمن السلام الاقليمي والأمن لدول الشرق الأوسط، ويترتب عليه قطع كل أنواع المساعدات الاقتصادية والعسكرية لأي طرف يرفض الاعتراف بجيرانه.

(١١٦) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ص٧٠٣ .

(117) Records OF Jordan 1919-1965, Vol. 14: 1963-1965, British Embassy in Amman , F.O , 29 April, 1963, p.82.

(118) F.R.U.S 1961-1963 , vol. 18 , Near East , Document 230 , Memorandum , Rohert W. Komer , the National Security Council Staff , the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) , Washington, April 30, 1963 , p.975 .

(119) F.R.U.S 1961-1963 , vol. 18 , Near East , Document 222 , Memorandum for the record ,Presidential meeting on the situation in Jordan and possible U.S. courses of action , Washington, April 27, 1963 , p.947 .

(120) The American Foreign Policy , Current Document , 1963 , p. 602 .

(121) Records OF Jordan 1919-1965, Vol. 14: 1963-1965, British Embassy in

Amman , F.O , 29 April, 1963, p.82.

(١٢٢) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ص٧٠٤ .

(١٢٣) رأت الادارة الأمريكية أن دول الوحدة غير قادرة على تدمير اسرائيل لأنها تفوقت عسكريا عليهم ، بالإضافة إلى أن تلك الدول لن تفكر في الاقدام على مثل هذه الخطوة، وأن هذه الإشارة إنما هي لخداع الرأي العام في البلدان العربية وهي للاستهلاك المحلي .

The Times : May 6 , 1963, p.8 .

(124) Records OF Jordan 1919-1965, Vol. 14: 1963-1965, British Embassy in Washington , F.O , 29 April, 1963, p.78.

(١٢٥) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ص٧٠٦ .

(١٢٦) سليمان الموسى: المرجع السابق، صـ ٥٩.

(١٢٧) نبيه بيومي : تطور فكرة القومية العربية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص٢٥١.

(128)The Arab League British documentary sources, 1943-1963, vol. 10, 1961-1963, , Damascus , F.O., 20 march 1963, p.759,

عبد الحميد عبد الجليل شلبي : العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١- ١٩٦٣)، ص ٥٤٨ .

(١٢٩) بيير بودغوفا : المرجع السابق، ص ٢٠٥ .

(١٣٠) مالكوم كير :المرجع السابق، ص٣٨٠ ؛ أنتوني ناتنج : ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٩٣، ص ٣٨٠ .

(١٣١) كوثر عبد الحسن عبد الله: المرجع السابق، ص٩٣.

(132) Nasser Aruri : Jordan a Study in Political Development 1921 – 1971 ,London, 1971 , p. 183 .

(١٣٣) سليمان الموسى: المرجع السابق، صـ ٥٩

(١٣٤) نفسه، صـ ٦٠.

(١٣٥) كوثر عبد الحسن عبد الله: المرجع السابق، ص٩٤.

(136) Records OF Jordan 1919-1965, Vol. 14: 1963-1965, British Embassy in Bagdad , F.O , 4 October, 1963, p.738.

(١٣٧) كوثر عبد الحسن عبد الله: المرجع السابق، ص٩٥.

(138) F.R.U.S 1961-1963, vol. 18, Near East, Document 345: Telegram From the Department of State to the Embassy in Syria, Washington, October 19, 1963.

(١٣٩) عبد المجيد الشناق: المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .

(١٤٠) نفسه ، ص ٣٢٨ .

(١٤١) كوثر عبد الحسن عبد الله: المرجع السابق، ص ص٩٥-٩٦.

(142) Nasser Aruri : Op.cit , p. 184 ;

عماد رفعت البشتاوي: المرجع السابق، ص ١٣٥.

(١٤٣) كوثر عبد الحسن عبد الله: المرجع السابق، ص ٩٦.
(١٤٤) سليمان موسى: المرجع السابق، ص ٥٩.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : الوثائق

١- الوثائق الأجنبية غير المنشورة:

-الوثائق البريطانية:

- F. O., EJ 1015/32 .
- F.O , EJ 1016/34 .
- F.O , EJ 1016/36 .
- F.O 371/1266.
- F.O 371/160268 .
- F.O 371/170154 .
- F.O 371/170165.
- F.O 371/170182
- F.O 371/170266 .
- F.O 371/170267 .
- F.O 371/170268 .

- F.O 371/170269 .
- F.O 371/170269154 .

٢- الوثائق المنشورة :

ا- الوثائق العربية :

- جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، مضابط جلسات الاجتماع العادي (٣٨)، بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٣.
- محاضر محادثات الوحدة الثلاثية ، مؤسسة الأهرام، مارس – أبريل ١٩٦٣ .
- نضال البعث : ج١٠، دار الطليعة، بيروت.

ب-الوثائق الأجنبية:

- الوثائق الأمريكية Foreign Relation of United State (FRUS)

- F.R.U.S 1961-1962, volume XVII
- F.R.U.S 1961-1963 , vol. 18 , Near East .
- The American Foreign Policy Current Document 1963 , U.S Government printing office , Washington , 1967

- الوثائق البريطانية :

- Records of Jordan 1919-1965, Vol. 14 .
- The Arab League British documentary sources, 1943-1963, vol. 10, 1961-1963, Archive Editions, 1995.

ثانيا : المذكرات الشخصية :

- الحسين بن طلال : مهنتي كملك (أحاديث ملكية) ، ترجمة غازي غزيل ، الأهلية للنشر والتوزيع ، لبنان ، ١٩٨٧.

•خالد العظم : مذكرات خالد العظم، الدار المتحدة للنشر، ط٢ ، لبنان،١٩٧٣.
•محمود رياض : مذكرات محمود رياض ١٩٤٨-١٩٧٨، الأمن القومي، أمريكا والعرب ،ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، د.ت.

ثالثا : الرسائل العلمية :

•سهيلا سليمان الشبلي: العلاقات الأردنية – البريطانية (١٩٥١ – ١٩٦٧) ، رسالة دكتوراه غير المنشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٢
•عبد الحميد عبد الله البكري: الصراع الجمهوري الملكي فى اليمن وأبعاده العربية والدولية ١٩٦٢-١٩٧٠، رسالة دكتوراه غير المنشورة ، كلية التربية "ابن رشد" ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .
•علي ناجح محمد العلواني: موقف الأردن السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٥٨ – ١٩٧٨، رسالة ماجستير غير المنشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار، العراق، ٢٠٠٩ .
•عماد رفعت البشتاوي: العلاقات الأردنية الأمريكية ١٩٤٦ – ١٩٦٧، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٥ .
•كوثر عبد الحسن عبد الله: العلاقات السياسية السورية- الأردنية ١٩٦١-١٩٧٣م، رسالة ماجستير غير المنشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، العراق، ٢٠١٤ .
•محمد عبد الكريم محافظة: الوحدة المصرية السورية في الصحافة الأردنية واللبنانية ١٩٥٨-١٩٦١، رسالة دكتوراه غير المنشورة ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٧.
•ولاء فاروق: السياسة الأردنية بين القوى الإقليمية والدولية ١٩٥١-١٩٦١م ، رسالة ماجستير غير المنشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنيا، ٢٠٠٨ .

رابعا : البحوث والمقالات :

- رؤوف عباس : الإطار التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ١٩٤٨ – ١٩٧٣ ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٦ ، ١٩٨١.
- طيبة خلف وسميرة اسماعيل: أثر ثورة اليمن عام ١٩٦٢ في مسار العلاقات السعودية – المصرية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد ٦١، ٢٠١٢.
- عبد الحميد شلبي: موقف المملكة الأردنية من انفصال الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦١، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٤٢ ، الجمعية المصرية للدارسات التاريخية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- محمد محمود محمود حمد الدوداني : الأزمة الأردنية ١٩٥٧م، مجلة المؤرخ المصرى، ج١، العدد الأربعون، يناير ٢٠١٢م.

خامسا : المراجع العربية والمعربة :

- أحمد حمروش : عبد الناصر و العرب، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٣.
- إدجار اوبالانس: اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠ ، ترجمة عبد الخالق لاشين ، مكتبة مدبولي، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٩٠.
- أنتوني ناتنج : ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٩٣.
- بيير بودوغوفا : الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني ١٩٤٥–١٩٦٦، ترجمة ماجدة علاء الدين و أنيس المتنبي ، دار المعرفة الجامعية ، دمشق ، ١٩٨٧ .

- جولوفكايا. إيليانا. ك : التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٨٥، ترجمة محمد على عبد الله ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء ، ١٩٩٤ .
- سليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨-١٩٩٥، ج٢، منشورات مكتبة المحتسب، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٩٦.
- عباس مراد : الدور السياسي للجيش الأردني ١٩٢١ – ١٩٧٣ ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٣ .
- عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق ١٩٥١-١٩٦٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.
- عبد الرحمن البيضاني: أزمة الأمة العربية وثورة اليمن، المكتب المصري الحديث، القاهرة ،١٩٨٤ .
- عدلي حشاد وعطية عبد الجواد: سقوط الانفصال، سلسلة كتب قومية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت .
- مالكولم كير: عبد الناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨-١٩٧٠، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٧.
- محمد حسنين هيكل : حرب الثلاثين سنة، سنوات الغليان ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ، ١٩٨٦.
- محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم، د.ن، د.ت.
- نبيه بيومي : تطور فكرة القومية العربية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،١٩٧٥ .

سادسا : المراجع الأجنبية :

- N. A. H Al-Rawe: International dispute concerning Yemen: 1962-1967, Department of International Relations, London, 1997
- J.C Hurewitz : The Middle East Politics , London , undate.
- Majid Kaadduri : Republic of Iraq , " A Study in Iraqi Politics since the revolution of 1958 " , London ,1969.
- Nasser Aruri : Jordan a Study in Political Development 1921 – 1971 , Martinus Nijhoff , The Hague , 1971 .
- Uriel Dann : King Hussein and the challenge of the Ara b Radicalism , Oxford , 1989 .

سابعا : الصحف العربية :

- الأخبار ١٩٦٣ .
- الأهرام ١٩٦٣
- الجمهورية ١٩٦٣ .
- مجلة الأسبوع العربي : ١٩٦٣.

ثامنا: الصحف الأجنبية :

- Daily Express 1963 .
- The Middle East Journal , vol. 17 ,No.3 , Summer 1963
- The Times 1963.